المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة الخارجية العراقية في معالجة ملف الامن المائي العراقي – تركيا انموذجاً
اسم الكاتب: أ.م. بسمة خليل الأوقاتي، م.م. مريم علي ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6606
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 06:11 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسة الخارجية العراقية في معالجة ملف الامن المائي العراقي-تركيا إنموذجاً

أ. م. بسمة خليل الأوقاتي
كلية العلوم السياسية–جامعة بغداد
basma.auqaty@gmail.com

م.م مريم علي ابراهيم
كلية العلوم السياسية– جامعة النهرين
maryam.ali@nahrainuniv.edu.iq

الملخص:

يهدف هذا البحث الى بيان السياسة المائية التركية في حوض نهري دجلة والفرات ، واهم المشاريع والسدود المقامة على النهرين ، وبيان اثار مشكلة المياه على الامن المائي و الغذائي العراقي ، ومعرفة سبب عدم توصل السياسة الخارجية العراقية الى اسلوب متقن في التعامل مع هذه الأزمة واشكالية صنع القرار السياسي الخارجي . تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي .استنتجت الدراسة ان السياسة الخارجية العراقية تأثرت بالتغير السياسي في عام ٢٠٠٣ ، والتي انعكست على قصور ادائها السياسي في ازمات دولية مختلفة و منها ازمة المياه حيث كانت السياسة الخارجية العراقية دون مستوى الطموح بسبب تداخل عوامل داخلية وخارجية مؤثرة على عملية صنع القرار ، ويعاني العراق من مشكلة المياه منذ سنين حيث كانت للسياسة المائية التركية تداعيات سلبية على الاقتصاد العراقي.وفي الختام يشكل موضوع المياه مصدراً أساسياً للتوتر وللصراع الاقليمي والدولي في مناطق مختلفة في العالم ومنها منطقة الشرق الاوسط . ويشهد الملف المائي في العراق مشكلة أمنية وتخبط سياسي في ادارة موضوعه بسبب الصراعات والخلافات بين الدول المتشاطئة سواء في حصة كل دولة حسب الاتفاقيات الدولية او في إدارة كل دولة للملف على حدة من دون وجود تنسيق دولي بينهما. سنركز في بحثنا على دور السياسة الخارجية العراقية في ادارة الازمة المائية و موقفها من السياسة المائية لتركيا.

الكلمات المفتاحية :الامن المائي، تركيا، العراق، دجلة ، الفرات، السياسة الخارجية العراقية.

Iraqi foreign policy dealing with the Iraqi water security file Turkey as a model

Assistant Prof. Basma K. Auqaty
basma.auqaty@gmail.com

Assistant lecturer .Maryam Ali Ibrahim
maryam.ali@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

This research aims to explain the Turkish water policy in the Tigris and Euphrates basin, the most important projects and dams built on these two rivers and explain the effects of the water problem on Iraqi water and food security. It also aims to find out the reason why Iraqi foreign policy has not reached an elaborate method in dealing with this crisis and taking an effective political decision to address it. This research relied on the analytical method and the descriptive method.

The study concluded that Iraqi foreign policy was affected by the political change of 2003, which was reflected in the shortcomings of its political performance in various international crises, including the water crisis, where Iraqi foreign policy was below the level of ambition due to the interference of internal and external factors affecting the decision-making process. Iraq has been suffering from a water problem for years, as the Turkish water policy had negative repercussions on the Iraqi economy.

The issue of water is a major source of tension and regional and international conflict in various regions of the world, including the Middle East. The water file in Iraq is witnessing a security problem and political confusion in managing its issue due to conflicts and disagreements between the riparian countries, whether in each country's share according to international agreements or in each country's management of the file separately without international coordination between them. In our research, we will focus on the role of Iraqi foreign policy in managing the water crisis and its position on Turkey's water policy.

Key Words: Water security, Turkey, Iraq, Tigris, Euphrates, Iraqi foreign policy

المقدمة:–

أزمة المياه هي مشكلة خطيرة يواجهها العراق متمثلة بانخفاض كمية منسوب مياه لنهري دجلة والفرات بسبب سياسات دول الجوار المائية وسنركز في بحثنا على تركيا وسياستها المائية تجاه العراق من خلال بناء المشاريع والسدود الى حد اصبح يهدد الامن المائي والغذائي والقومي للعراق ولطالما كان ملف المياه هو من المتغيرات العالقة في العلاقات العراقية التركية وازدادت حدة المشكلة مع حدوث التحولات السياسية في كلا الدولتين منها تغير النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

وصعود حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا عام ٢٠٠٢، و اصبح ملف المياه اداة تركيا الاستراتيجية لفرض السيطرة وادارة دفة القيادة لصالحها وبسط نفوذها في منطقة الشرق الاوسط وورقة ضغط سياسية في التعامل مع الدول المتشاطئة ومنها العراق حتى اصبح اهم متغير في سياسة تركيا الخارجية وتوظيفها المستمر لملف المياه في علاقتها الخارجية وتدعيم دورها الاقليمي في المنطقة من خلال استخدام كل ما تمتلكه من مقومات وعناصر القوة بالمقابل كان دور العراق ضعيف في التعامل مع هذا الملف لاسباب كثيرة وسنخص في بحثنا تقيم دور السياسة الخارجية في التعامل مع ملف المياه.

اهمية البحث:–

يتناول البحث قضية مهمة في الامن القومي العراقي الا وهي مشكلة المياه ذات الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي ، ويبين البحث اهم المشاريع والسدود التركية على نهري دجلة والفرات ، ومن جانب اخر يتناول البحث دور السياسة الخارجية العراقية في التعامل مع هذا الملف واشكالية صنع القرار السياسي الخارجي.

اشكالية البحث:–

تنطلق مشكلة البحث من ان ضعف القدرة التفاوضية للعراق بعد تغير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ اوجد ضعفا في الدور السياسي على المستوى الإقليمي والدولي ، وعدم قدرة العراق على حل مسائله الاستراتيجية ومنها ملف الامن المائي وعدم التوصل الى اتفاق مع تركيا بخصوص سياساتها المائية المتبعة تجاه العراق يضمن به حقوق العراق من الواردات المائية، وأدى ضعف السياسة الخارجية الى سلسلة من التخبطات والأزمات وبالتالي انعكست على سوء ادارة مصالح العراق الاستراتيجية.

فرضية البحث:–

المشاكل والتحديات الداخلية التي يعاني منها العراق انعكست على السياسة الخارجية العراقية ودورها في حل الملفات والمسائل المنوطة لها ومنها ملف الامن المائي فعدم قدرة النظام السياسي على بلورة استراتيجية دقيقة قادرة على تجسد الأهداف والمصالح الوطنية تجمع عليها القوى السياسية المختلفة جعلت السياسة الخارجية تعاني الضعف والاضطراب ليس على مستوى التنفيذ والتكتيكات بل على مستوى الغايات والأهداف والثوابت والمشتركات وعدم القدرة في تحقيق اهدافها بإعادة العراق الى

مكانته الدولية وتحقيق مصالحه والتعاطي مع بيئته الاقليمية والدولية كفاعل مهم. ستحاول هذه الورقة مناقشة هذه النقطة والتماس مقاربات واقعية لمعالجة هذا الخلل والانطلاق به نحو سياسة خارجية عراقية ناجحة.

منهجية البحث:–

تم استخدام المنهج الوصفي لوصف السياسة المائية التركية في العراق ورصد عدد المشاريع والمنشات المائية التركية على حوض نهري دجلة والفرات المنهج التحليلي : لتحليل تداعيات السياسة المائية التركية الامن المائي العراقي والاقتصاد العراقي ودور السياسة الخارجية العراقية في التصدي لملف المياه .

المطلب الاول : السياسة المائية لتركيا تجاه العراق

اتبعت تركيا في سياستها المائية تجاه العراق انتهاكات قانونية وشرعية فيما يخص حقوقه وارداته المائية من نهري دجلة والفرات متخطية بذلك كل الجوانب القانونية والاتفاقيات الدولية التي تنظم تقاسم الحصص بين الدول المتشاطئة والتي تنص على ان تكون السيادة مشتركة لمياه الانهار، وابرز هذه المعاهدات والاتفاقيات القانونية هي : معاهدة لوزان ١٩٢٣، اتفاقية الصداقة وحسن الجوار ١٩٤٦، برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين العراق وتركيا ١٩٧٢ ، اللجنة الفنية المشتركة بين العراق وتركيا وسوريا ١٩٨٠، يتسم موقف تركيا من المياه المشتركة هو ان نهري دجلة والفرات نهرين عابرين للحدود وترفض الاعتراف بدولية وانهماً يمثلان حوضاً نهرياً واحداً وهذا ما يرفضه الجانب العراقي، وفرضت تركيا سيادتها المطلقة للنهرين من خلال تشييد السدود والمشاريع التي لا تزال مستمرة دون مراعاة حقوق الدول المتشاطئة، وهي بذلك ترفض مبدأ تقسيم وتوزيع مياه دجلة والفرات وتستبدله بمبدأ تخصيص استخدام المياه وفقاً لمصالحها، حتى انها لا توافق على عقد اتفاقيات ثنائية مع سوريا والعراق فيما يخص تقاسم المياه (الزبيدي ، والاء طالب خلف ، ٢٠١٩ ، ٣٦–٣٨) .

وبحكم موقع تركيا الجغرافي حيث تشكل تهديداً اكثر من الدول البعيدة خصوصاً عندما تكون الدولة ضعيفة حيث يشير ستيفن والت هناك اربعة شروط او معايير تؤثر في تقييم مؤشر التهديد الذي تتعرض له دول وهي : القوة الكلية للتهديدات ، قرب التهديدات جغرافياً، القدرات الهجومية للتهديدات ، النوايا العدوانية للتهديدات (الاوقاتي ٢٠٢٢ ، ٢٦٣) .

دعمت تركيا سياساتها المائية على حوض نهري دجلة والفرات ببناء السدود والمشاريع و المنشآت المائية التي كانت لها تداعيات سلبية واضرار اقتصادية وبيئية كثيرة على العراق كما هي موضحة بالجدول ادناه:

جدول رقم (١–١) مشاريع نهر دجلة

ت	اسم المشروع	الوظيفة من حيث ارواء الاراضي الزراعية وتوليد الطاقة الكهربائية
١	سد باطمان	يخزن هذا السد مقداراً من المياه تقدر ب (١,١) مليار م ٣ واقيمت عليه محطة كهرومائية وتفرعت منه مشاريع فرعية ويهدف إلى إنتاج (٤٨٣) ميكا واط/ساعة فضلا عن ري (٣٧٧٤) هكتار سيحاً وضخاً منها (١٨٧٥٨) تقع على الجانب الأيسر على طول القناة الرئيسة للمشروع البالغ طولها حوالي(٣٠٥) كم
٢	باطمان سيلوان:	وظيفته إرواء (٢١٣) ألف هكتار من الأراضي الواقعة يسار نهر دجلة العليا وانتاج(١,٥)الف ميكا واط ساعة/ من الطاقة الكهربائية
٣	دجلة كرالكزي:	يضم هذا المشروع سدي كرالكزي ودجلة ومحطتيهما الكهرومائيتين اللتين تبلغ طاقتهما التخزينية نحو(٢,٥)مليار م٣ ويقع ضمن ولاية امل حيث يهدف هذا المشروع إلى إنتاج (٦٠) ميكا واط/ ساعة من الطاقة و ري(١٢٦٨٠)هكتار من الأراضي الضفة اليمنى لنهر دجلة فيها (٥٢٠٢٧)هكتار تروي سيحًا و(٧٤٠٤٧) هكتار تروى بالضخ.
٤ أ–	مشروع الجزيرة مشروع سد الجزيرة:	وهو مشروع متعدد الوظائف يتألف من : يهدف هذا المشروع على إنتاج الطاقة الكهربائية وارواء الأراضي الزراعية ويبلغ حجم التخزين الكلي للسد(٢٠١) مليون م ٣ بينما تبلغ قدرة المحطة الكهروبائية نحو(١٢٠٠) ميكاواط/ساعة كمعدل.
ب	مشروع ري سلوبي	يعد هذا المشروع جزءا مهما من مشروع الجزيرة حيث يقع في الجانب الأيسر من نهر دجلة جنوب مدينة جزيرة بين دجلة ورافده هيزل ب ٤٠ كم وسيتم تجهيز المياه للمشروع من سدي قرك وهيزل اللذين ينشأن لإغراض الري وتوليد الطاقة على رافد الهيول وتبلغ مساحة الأ راضي التي سيرويها المشروع حوالي (٣٢) الف هكتار.

٥	مشروع كارا زن:	يروي (٦٠) ألف هكتار من الأراضي الزراعية في حوض كارازن و يوليد طاقة بمقدار (٣١٥) ميكا واط/ساعة من محطة السد، الذي يبلغ ارتفاعه حوالي(١٧٠) م وان نحو نصف مساحة الأراضي المروية تروى موسميا وتروى البقية عن طريق محطات الضخ.
٦	نصيبين جزيرة أيدل:	هو مشروع إروائي يروي مساحة تقدر بحوالي ٨٩ ألف هكتار، ويؤمن ري(٧٠) ألف هكتار من مياه خزان جزيرة والبقية من رافد جغ جغ.
٧	مشروع اليسو	يعد من اضخم واخطر المشاريع التركية على العراق آذ سيعمل على تخفيض منسوب النهر من (٢٠) مليار م ٣ إلى(٩) مليار م ٣(٨) بسعة خزن (١١,٤٠) مليار م ٣،و تو لد محطته الكهرومائية طاقة تقدر ب١٢٠٠ميغاواط، فضلاً عن إرواء أراضي زراعية، وتغذية الأحواض الجوفية في المنطقة المقام فيها.

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على: حسين وحيد عزيز ورفل حسين نجم، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد ٢٣، ٢٠١٥، ص ص ٥٧٩– ٥٨١. وكذلك ينظر حسن عادل، أزمة المياه في العراق.. رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة، مركزُ البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ، ٢٠٢١،ص ٦.

اما بالنسبة لنهر الفرات فقد بلغت عدد المشاريع التركية عليه ٨ مشاريع للري وإنتاج الطاقة الكهربائية، ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول ال GAP(Guneydogu Anadolu Projesi) بسعة خزن تتجاوز ٩٠ مليار م ٣، الهدف منها ارواء مساحات من الأراضي الزراعية في جنوب وجنوب شرق تركيا، و إنتاج الطاقة الكهرومائية، ومن اهمها مشروع سد كيبان، سد قره قايا، سد أتاتورك، ويعد مشروع جنوب شرق الأناضول من اهم الاهداف السياسية والاقتصادية لتركيا كونه مشروع ضخم متعدد الجوانب والأغراض، الذي بدأت تركيا بإنشائه في بداية ثمانينات القرن الماضي، وهو يقع على نهري الفرات ودجلة يتضمن إقامة ٢١ سد، ١٧ منها على نهر الفرات، و ٤ على نهر دجلة، بالاضافة الى ١٧محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وغيرها من المشاريع الأخرى في قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات (عادل ٢٠٢١ ، ٥).

توفر تلك المشاريع لتركيا سعة خزن اكثر من ١٠٠ مليار م ٣ من مياه النهرين والتي تتطلب بدورها خزن كميات كبيرة من نهري دجلة والفرات بحدود٤٠% الى٥٠% من الايراد السنوي لنهر دجلة وبحدود ٥.١٧_٣٤%من الايراد السنوي لنهر الفرات، تخدم كل المشاريع التي سبق ذكرها اهداف تركيا

ومصالحها السياسية فهي ليست مجرد مشاريع لادارة تصاريف نهري دجلة والفرات وتنظيمها انما هي بالأساس مشاريع استراتيجية ضخمة وبامكانيات عالية تحقق المنفعة الاقتصادية والسياسية لتركيا لتصبح لديها القدرة والقوة الكافية للتحكم في المياه وورقة ضغط تستخدمها ضد الدول المتشاطئة في حالة تعارض مصالحها السياسية. (الزبيدي ٢٠١٩ ، ٤٠–٤٢) .

ولطالما كانت تركيا تسعى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية المواد الغذائية وان تهيمن على سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط على المستوى الاقليمي و الدوليو ان تكون من بين الدول الخمسة الكبرى المنتجة للغذاء في العالم وفعلاً تحتل تركيا المرتبة السابعة في العالم في المجال الزراعي والصناعات الغذائية ، وادراك تركيا الاستراتيجي لأهمية القطاع الزراعي جعلته يكون الركيزة الاساسية في سياستها الاقتصادية خصوصاً ان الزراعة في تركيا تمثل المهنة الرئيسة للكثير من الاتراك فقد وصلت نسبة العاملين بالقطاع الزراعي حوالي(٤١ %) نسبةً الى العاملين بمختلف القطاعات الاخرى ، حتى انها قامت بتنمية الزراعة في منطقة جنوب شرق الاناضول من خلال زيادة المساحة المروية في حوض دجلة من(٠,٢٨) الف دونم الى نحو(٢,٢٣) مليون دونم (عزيز ، ورفل حسين نجم ٢٠١٥) .

وتشكل مساحة الاراضي الزراعية ٣١ % من مساحة تركيا الكلية ، اما الدخل الزراعي فيشكل حوالي٧٢ % من الدخل الوطني و معظم صادرات تركيا هي صادرات زراعية ومنتجات غذائية، خصوصاً ان الحكومة التركية تشجع المستثمرين و رجال الأعمال للاستثمار في المجال الزراعي والثروة الحيوانية و مشتقاتها، و لهذا أطلقت الحكومة التركية برنامج الدعم والحوافز يصل الدعم فيه لأكثر من ٥٠% من إجمالي مصاريف الاستثمار في المجال الزراعي و الحيواني و لكن لا يشمل قيمة الأرض و للبرنامج كذلك دعم إضافي يبلغ ١٠% لإدارة النفايات فى المنشآت الزراعية، و خصصت الحكومة التركية عام ٢٠١٨ ما يبلغ ١٤.٨ مليار ليرة تركية، و تختلف برامج الدعم و الحوافز من مدينة إلى أخرى و كذلك قيمة الدعم تختلف حسب كل مشروع (تركيا فوربس نت ٢٠١٩).

وكما سبقنا الذكر في استخدام تركيا ملف المياه ورقة ضغط سياسية من خلال ربط ملف المياه بقضايا سياسية للمساومة فيها ومنها مشكلة الاكراد والتعامل مع حزب العمال الكردستاني ومشكلة معادلة المياه بالنفط و استغلت تلك المشاكل والضغوط السياسية في اداء دور بارز ومهم في توازنات

المنطقة السياسية وتسعى من خلال سياستها المائية المماطلة في التوصل الى اتفاق حول تقسيم المياه مع الدول المتشاطئة و ترك ورقة المياه مفتوحة حتى القرن الحالي للمساومة بها لتحقيق مصالحها وخصوصاً ان من اهم أزمات القرن الحالي هي ازمة المياه في الشرق الاوسط (عزيز ، ورفل حسين نجم ٢٠١٩ ، ٥٨٣)

بالتأكيد ستكون لسياسات تركيا المائية السابقة الذكر و منشأتها المائية المتعددة انفة الذكر واهدافها السياسية والاقتصادية اثار سلبية على العراق نتيجةً لتعدد تلك المشاريع ما بين إروائية ومنتجة للطاقة الكهرومائية وما تخلفه من مخلفات تؤثر على البيئة والأراضي الزراعية في العراق وسيتم توضيح أهم الآثار الناتجة لسياسة تركية المائية على الاقتصاد العراقي.

المطلب الثاني :الاثار المترتبة على سياسة تركيا المائية على الامن المائي العراقي

تأثر الاقتصاد العراقي بشكل سلبي بمشاريع تركيا المائية وانعكست بصورة سيئة على واقع الأمن المائي والأمن الغذائي في العراق حيث شهد الاخير انخفاض منسوب مياه النهرين وجفاف في اغلب مناطقه ، حيث صرح البنك الدولي ان المياه العذبة ستقل بنحو ٢٠ ٪ في ظل هذه الظروف، ولن تصل المياه إلى ما يقرب من ثلث الأراضي المروية في العراق بحلول عام ٢٠٥٠ (ابراهيم ٢٠٢٢).و التي تؤثر بدورها على المناخ العراقي في ظل ازمة المناخ التي يمر بها العالم وايضاً العراق من المتأثرين بتغير المناخ حيث شهد العراق حدوث العواصف الرملية بصورة مستمرة في هذه الاعوام وخصوصاً عام ٢٠٢٢. ونتج عن مشاريع تركيا الاروائية اضرار بيئية بسبب تقلص رقعة الأراضي الزراعية ونقص في الانتاج الحيواني وتوسع مساحات التصحر والجفاف حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسبب نقص امدادات مياه نهر الفرات الذي ساهم بإخراج 40% من الاراضي الزراعية، فالفرات يروي ١.٣ مليون هكتار (١٣ مليون دونم) من الاراضي الزراعية وتشرب منه ٧ محافظات هي : الانبار ، بابل ، كربلاء النجف ، القادسية، المثنى ، ذي قار ، بالاضافة الى ٣٠ قضاء و٧٠ ناحية واكثر من ٤٥٠٠ قرية (شعبان ٢٠٢١ ، ٢٩) ، فضلاً عن الاثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من هجرة المزارعين ، غير ان المشاريع الإروائية التركية تساهم برفع معدل الملوحة فكما هو متعارف عليه ان تلك المشاريع تحتاج الى مبازل للتخلص من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وتصريفها الى نهر دجلة عند حدود العراقية و جراء استخدام تركيا الكثير من الاسمدة الكيمياوية والعضوية والمبيدات ومخلفات المشاريع الصناعية المختلفة ساهمت في

تلوث المياه وزيادة ملوحة المجاري السفلية للنهرين، و بالتالي تردي نوعية مياه النهرين بسبب مياه الصرف الناتجة عن مشاريع الري دول الجوار (العيساوي ، ٢٠) .

استغلت تركيا الوضع الامني والسياسي المتدهور في العراق الذي تزامن مع تراجع دور العراق اقليمياً لاسيما بعد دخول تنظيم داعش لمحافظات العراق حيث استمرت في بناء وتطوير مشاريعها المائية في حوضي دجلة والفرات ، و ومن ناحية اخرى تعمقت بالتغلغل في الاراضي العراقية و بناء القواعد العسكرية بحجة محاربة داعش والدفاع عن حدودها وملاحقة حزب العمال الكردستاني pkk ، حيث اصبحت سياستها المائية واستراتجيتها في هذا الملف هي جزء من سياسة مد الذراع والسيطرة في منطقة الشرق الاوسط (شعبان ٢٠٢١، ٢٩) .

سنتأتي الان الى تناول الشق الثاني من البحث ومعرفة رد الفعل للسياسة العراقية التي كانت دون مستوى الطموح في التعامل مع هذا الملف الاستراتيجي و المهم، نتيجةَ لعدم وجود الادارة الرشيدة للملف المائي من قبل الجانب العراقي هي السبب الحقيقي وراء الازمة المائية في العلاقات العراقية التركية ، بالإضافة الى غياب الدبلوماسية الفعالة وعدم انتهاج السياسة الخارجية العراقية سياسة رد ضد ممارسات الجانب التركي الاحادية في التعامل مع الملف متجاهلة الاتفاقيات الدولية وتفسيراتها الانتقائية لأحكام القانون الدولي ومنها مفهوم الانهار العابرة للحدود واعتبارها انهاراً ليست دولية على عكس ما يؤكد عليه لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ والتي اكدت بدورها بانه لا يوجد خلاف جوهري بين الانهار العابرة للحدود والانهار الدولية (حسين ٢٠٢١ ، ٤٧٠) ، فعلى الرغم من استمرار المفاوضات بين الطرفين والاتفاقيات لكنها لم تساهم في حل الازمة الحالية والمستقبلية والوصول الى اتفاق يضمن الامن المائي العراقي بسبب ضعف القوة التفاوضية للجانب العراقي وهذا يرجع الى الاوضاع السياسية الداخلية التي يشهدها القرار السياسي ومن حيث التشتت و عدم مركزيته وغياب الادارة الموحدة والمشتركة بالاضافة الى مجموعة من المعوقات والعوامل التي تعاني منها السياسة الخارجية العراقية التي تحول دون تفعيل دورها في حل الازمات.

المطلب الثالث :اشكالية صنع القرار في السياسة الخارجية العراقية

معالجة ملف المياه والامن المائي العراقي في الحقيقة لا يتوقف فقط على دور السياسة الخارجية العراقية بل هناك سلسله من الاجراءات الحكومية الكلية على المستوى السياسي و الفني والاداري والمالي التي تقع على عاتق الدولة العراقية لكن السياسة الخارجية العراقية تشكل نقطة البداية في

التعامل مع سياسة تركيا الخارجية وخصوصاً المائية في وضع حد للخروقات القانونية والسيادية لواردات العراق المائية من قبل دول الجوار عبر الدخول في مفاوضات عميقة ومجدية . وبما ان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية والسياسة الخارجية العراقية تواجه اشكاليات مختلفة في عملية صنع القرار وتأثير عوامل كثيرة على القرار السياسي الخارجي كالعامل الامني والاقتصادي والعسكري وتحديات البيئة الاقليمية والدولية ، وبالتالي لا يمكن معالجة أي ملف يخص مصالح العراق مع جيرانه في محيطه الاقليمي والدولي ما لتكن سياسته الخارجية فعالة وقادرة على العمل. منذ رسم السياسة الخارجية العراقية بعد الاستقرار الدستوري والمؤسساتي عانت من قصور كثيرة منها فلسفة النظام السياسي المغايرة للنظام الاسبق التي تتطلب اقناع الاطراف المحلية والاقليمية والدولية بحقيقة هذا التحول السياسي واعادة رسم الثقة ، وكذلك عدم نضوج النظام السياسي الجديد حيث عانت العملية السياسية في كثير من القرارات من التخبط والتشتت وعدم الادراك لحجم المشاكل الداخلية والتأثيرات الخارجية التي كان لها تأثير في توجيه السياسة الخارجية و على رسم القرار السياسي الصحيح واثاره على الاستقرار السياسي العراقي (باقر ٢٠١٩ ، ١٠٠–١٠١) .

دخلت السياسة الخارجية العراقية في مرحلة جديدة بعد التحول السياسي الذي شهده النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ و مرت بتحديات كثيرة ، اهمها هو تعدد مراكز اتخاذ القرار وتدخل الاحزاب السياسية في عملية صنع القرار بشكل يلائم توجهات المذهبية والنفعية للأحزاب وليس المصلحة الوطنية للدولة واعتماد العضوية الحزبية على حساب الاختصاص والكفاءة ، فضلاً عن المواقف أحادية الجانب من خلال تصريحات تصدر من نواب وسياسيين حول قضايا دولية مهمة تحتاج الى موقف رسمي ومركزي يمثل الدولة العراقية وكان لهذه المشكلة تأثير مباشر في رسم السياسة الخارجية على مستوى العلاقات الدولية (الزبيدي ، ٤–٥) .

وتأثر السلوك الخارجي للدولة العراقية بتضارب المصالح والتشتت السياسي الداخلي العراقي فقد تتبنى الحكومة المتمثلة برئاسة الوزراء موقفا يتعارض مع رئيس الجمهورية او وزير الخارجية وحدث هذا في ازمات ومواقف كثيرة وبهذا يتسم الخطاب السياسي الموجه للخارج بأنه خطاب متناقض ومختلف بحسب الولاءات الحزبية والإقليمية والطائفية بالتالي انعكست سلباً على القرار السياسي الخارجي وتجزئته ، وبهذا تحتاج العملية السياسية الى ضبط المسار من الداخل اولاً لتنتج رد فعل سياسي خارجي متماسك وموحد، ومن جانب اخر كانت للمحاصصة تأثير سلبي ايضاً على كفاءة

وزارة الخارجية وهذا لا يتناسب مع السياسية الخارجية كون ان العمل في السلك الدبلوماسي يتطلب شروط ومعايير وثقافة خاصة وتتطلب اشخاص من ذوي الاختصاص والخبرة يتميزون بالحنكة السياسية كون ان الدبلوماسية هي علم وفن في وقت واحد، لكن الواقع العملي لوزارة الخارجية غير ذلك تماماً حيث تم ترشيح سفراء من قبل الاحزاب السياسية ليس لهم علاقة في فهم العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية برمتها وفشلوا في تعزيز وتطوير منظومة علاقات العراق الخارجية في محيطه الإقليمي والدولي وتنشيط دوره في المنظمات الدولية بما يخدم مصلحه العراق في المجالات كافة (حسين ٢٠١٩ ، ٣٨٤) .

بالإضافة الى ان السياسة الخارجية العراقية تفتقد الى وجود الرؤية الاستراتيجية والتخطيط الشامل في تحديد الأهداف القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى التي تكون قائمة على دراسة وفهم معطيات الواقع الداخلي والمتغيرات الإقليمية والدولية المؤثرة على الدولة التي على اساسها يتم تحديد الأولويات والآليات والأدوات المتاحة للتعامل معها، فغياب كلاً من الرؤية والإدراك الاستراتيجي والتخطيط المدروس جعل السياسة الخارجية العراقية مبنية على ردود الأفعال والاخفاق في بناء علاقات مع الدول الأخرى او تعزيز وتطوير علاقاته الدولية بمجالات تخدم البلاد وهذا يفقدها عامل مهم من عوامل السلوك السياسي الخارجي الا وهو التأثير السياسي (رشيد ٢٠٢٢ ، ٥٣٣) .

فضلا عن عدم استقلالية القرار السياسي بسبب التدخل والتأثير الخارجي فأثناء الغزو الأمريكي للعراق كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة التأثير الأكبر على سياسة العراق الداخلية والخارجية الى جانب التأثير الإيراني على بعض القوى السياسية خلال الحكومات العراقية المتعاقبة (رشيد ٢٠٢٢ ، ٥٣٥) نتيجة للأهمية الاستراتيجية للعراق من حيث الموقع الجغرافي المتميز، والقدرات الاقتصادية والعسكرية، والموارد النفطية، والمزايا الاستراتيجية الاخرى مما جعله بسبب ضعف الاداء السياسي العراقي عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية من قبل القوى ذات المصالح الاستراتيجية في العراق ((kadhim , and shefaa khaleel 2022 , 1600، بصورة عامة التدخل الامريكي والروسي و الاطراف الدولية الاخرى في الشرق الاوسط اثر على تفاعلات القضايا الاستراتيجية في المنطقة وغير محاور النزاع فيها مما اضفى الى ظهور فواعل محورية في المنطقة وفواعل تابعة (نامق ، وحمد عدنان كاظم ٢٠١٩ ، ١١) .

ومن المشاكل الاخرى التي تواجه رسم السياسة الخارجية العراقية هي الثغرات الدستورية الموجودة في الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥ الذي اعطى صلاحيات للمحافظات والاقليم بالتمثيل الدبلوماسي والحق في فتح مكاتب لها وارسال البعثات الدبلوماسية الى الخارج، وفق المادة (١٢١) رابعاً والتي نصت على ما يلي" تؤسس مكاتب للأقاليم والمحافظات في السفارات والبعثات الدبلوماسية لمتابعة الشؤون الثقافية والاجتماعية والانمائية" وهذه المادة تخترق وحدة القرار المركزي وتؤدي الى ازدواجية الاختصاص لأن الامور السيادية يجب ان تكون حصراً تحت تصرف الحكومة المركزية (الزبيدي ٢٠٢١ ، ٥) .

نتوصل الى ان السياسة الخارجية العراقية تعاني من مشكلة جوهرية وهي تعدد مصادر القرار السياسي وتأثير المحاصصة وتضارب المصالح وسيادة حالة التشتت ادى الى خلل في عمل السياسة الخارجية، لان الخطاب السياسي الداخلي الموحد والمتماسك لنظام الحكم هو الذي يحدد معالم السياسة الخارجية والداخلية ضمن إطار فلسفة الدولة، وبالتأكيد منهجية الخطاب السياسي في العراق مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (هرمز ، وحيدر فوزي صادق ، ١٣٢) ، فضلا عن التحديات الامنية التي واجتها الدولة العراقية في تفعيل سياسه العراق الخارجية بسبب انهماكه في مشاكله الداخلية والتشتت الامني وفقدان الاستقرار السياسي ومنذ الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣ واجه العراق خللاً امنياً وزعزعة في الاستقرار وحروب اهلية طائفية وما تبعتها بدخول تنظيم داعش للمحافظات العراقية وتعتبر تلك الاشكاليات التي سبق ذكرها سبباً في عدم نجاح السياسة الخارجية العراقية في صياغة القرار السياسي الخارجي السليم القادر على تحقيق مصالح الدولة و الحفاظ على أمنها واستقرارها.

المطلب الرابع : معالجات لوضع السياسة الخارجية العراقية

يجب على صانع القرار السياسي الخارجي ان يدرك أولا أهمية الوضع المائي العراقي ومستوى الخطر الذي سيمر به البلد مستقبلاً والتداعيات السلبية التي تقع على الاقتصاد العراقي كما تم ذكرها سابقاً والتوصل لمفاوضات ملزمة ومحددة للطرفين تفضي الى حلول تصب في مصلحة الدولة الوطنية بعيدة عن المحاصصة والولاءات والمصالح الحزبية .في البداية عملية صنع القرار السياسي الخارجي تتسم بكونها من اكثر العمليات السياسية تشابكاً وتعقيداً لهذا يجب ان تتم وفق مراحل مدروسة وهي كما يلي (الكفارنة ٢٠٠٩ ، ١٨–١٩): –

١. المرحلة الاولى إدراك صانع القرار للمشكلة: تتم عملية الإدراك هنا عن طريق جمع المعلومات التي يحصل عليها صانع القرار من مصادر مختلفة، وتتعرض المعلومات التي تصل لصانع القرار لعوامل كثيرة كالمصداقية والخصائص الشخصية وغيرها ولهذا نجد إدراك صانع القرار قد يختلف عن الموقف وبعد عملية الإدراك الموقف ينتقل صانع القرار إلى المرحلة الثانية وهي تعريف الموقف.
٢. المرحلة الثانية تعريف الموقف: تعنى هذه المرحلة بدراسة وتحليل المشكلة من جميع أبعادها المختلفة ودراسة تأثيرها على مصلحة الدولة.
٣. المرحلة الثالثة مرحلة تحديد البدائل واتخاذ القرار السياسي: تعتبر من اصعب مراحل صنع القرار والتي تبدأ باختيار البدائل المناسبة عن طريق البدائل المنظورة لان هناك بدائل غير منظورة وهذا بدوره يرجع إلى امور كثيرة تؤثر في عملية البحث عن بدائل وبعدها يتم اختيار بديلين او اكثر وتتم مقارنة نتائج كل منهما وبعدها يتم اختيار افضل بديل بعد الانتهاء من مرحلة تحديد البدائل يتم الانتقال بعدها الى مرحلة تنفيذ القرار ويتم هنا نقل القرار من الجانب النظري الى الجانب العملي وبهذا يتم تحديد السلوك الخارجي للسياسة الخارجية لصانع القرار ويتم تنفيذ القرار عن طريق وسائل عديدة منها الوسائل الدبلوماسية أو العسكرية او الإعلامية أو الأدوات الاقتصادية.

هذا يعني ان عملية اتخاذ القرار السياسي هي ليست عملية اعتباطية وسريعة بل هي عملية تتم عبر مجموعة من المراحل للتوصل الى القرار السليم لتحقيق اهداف الدولة العليا ، والتي تتطلب بدورها ان تتبنى وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب والجهات الساندة الأخرى مسؤولية رسم استراتيجية واضحة وشاملة تتوافق مع قدرات الدولة و قادرة في الوقت نفسه على التكييف مع الظروف والمتغيرات الإقليمية والدولية، وأن تتسم بوجود منظور استراتيجي بعيد المدى سواء على مستوى الصياغة او التنفيذ (زكريا ٢٠١٢ ، ١٤–١٥) لأن في صنع السياسة الخارجية تتداخل مؤسسات اخرى لها دور في انعكاس القرار الخارجي مثل وزارة الدفاع، وزارة الاقتصاد، وزارة التخطيط، ..الخ وكل من هذه المؤسسات تتبنى رؤية معينة لعملية السياسة الخارجية فمثلاً وزارة الدفاع ترى ان المصلحة القومية للدولة تتم بزيادة الانفاق العسكري ، بينما تذهب وزارة التخطيط الى التركيز على التنمية الاقتصادية وهكذا... تنتج بالمحصلة النهائية السياسة الخارجية لأنها حاصل تفاعل المؤسسات

والقوى السياسية الداخلية (سليم ، ٤٦٥). وبالحقيقة نجاح العملية السياسية والكفاءة الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والازدهار الثقافي يتوقف على استقرار الأمن الداخلي وتحقيق المستوى المقبول للأمن الخارجي هو الخطوة الأولى في كفاءة الأداء السياسي (Namauq 2019).

الخاتمة

ازمة المياه تعتبر من القضايا المهمة و المركزية والديناميكية في الوقت نفسه منطقة الشرق الاوسط حيث تشهد تصاعد مستمر في كل فترة بالاضافة الى كونها من ابرز واخطر مشاكل القرن الواحد والعشرين في المنطقة لما لهذ لهذه المشكلة من ابعاد شاملة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي و الامني، وتعد من اهم مرتكزات الأمن القومي لآنه يرتبط بمسألة وجودية مهمة وهي البقاء، والعراق واحد من اكثر الدول المتضررة بأزمة المياه لاسباب مختلفة كالتغير المناخي والعوامل البيئية و الديموغرافية، لكن كان للبعد الخارجي المتعلق بالسياسة الخارجية للدول الجوار تجاه الملف المائي في العراق هو العامل الاهم في مسألة الأمن المائي العراقي، وبالمقابل كانت السياسة الخارجية العراقية دون مستوى الطموح في التعامل مع هذا الملف، و كان لتغير النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ انعكاسات كبيرة على العملية السياسة برمتها والذي انعكس بدوره على السياسة الخارجية العراقية التي عانت الاخيرة من قصور وضعف في الاداء السياسي الخارجي لعدم وحدة القرار السيادي ومركزيته وتعدد مراكز صنع القرار و غياب التخطيط والرؤية الاستراتيجية الواضحة والموحدة للسلوك الخارجي التي حالت دون التوصل الى مفاوضات مع تركيا تضمن حقوق العراق من الواردات المائية وعليه يجب أن تعمل السياسة الخارجية العراقية وفق استراتيجية دقيقة وعقلانية وتوظف كل الإمكانيات المتاحة للدولة بشكل يخدم المصلحة العليا للدولة ويضع حلاً للخروقات التي يتعرض لها العراق على مختلف الاصعدة من قبل دول الجوار، و تفعيل دور العراق في محيطه الاقليمي بأن يكون لاعب مؤثر وليس فقط يتأثر .

المصادر باللغة العربية :

١. الكفارنة ، احمد عارف ٢٠٠٩ . " العوامل المؤثرة في عملية إتخاذ القرار في السياسة الخارجية " . *مجلة دراسات دولية* . عدد : ٤٢ .
٢. " الاستثمار في المشاريع الزراعية في تركيا " ٢٠١٩ . https://turkeyforarabs.com/work/ .

٣. عادل ، حسن ٢٠٢١ . *أزمة المياه في العراق : رؤية لحل المشكلات بين الدول المتشاطئة* . بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط .
٤. عزيز ، حسين وحيد ، و رفل حسين نجم ٢٠١٥ . " السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة " . *مجلة كلية التربية الاساسية* . عدد : ٢٣ .
٥. هرمز ، دورين بنيامين ، و حيدر فوزي صادق ٢٠١٥ . " السياسة العراقية الخارجية رؤية في المعوقات والممكنات " . *مجلة المستنصرية للابحاث العربية والدولية* . عدد : ٥١ .
٦. الزبيدي ، رياض مهدي، والاء طالب خلف ٢٠١٩ . " مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا – التحديات والحلول " . *مجلة تكريت للعلوم السياسية* . عدد : ١٧ .
٧. حسين ، سعدي ابراهيم ٢٠١٩ . " المحاصصة السياسية و حدة الخطاب السياسي العراقي الخارجي بعد عام ٢٠٠٣" . *المجلة السياسية والدولية– الجامعة المستنصرية* . عدد : ٣٩–٤٠.
٨. زكريا ، شيماء صلاح ٢٠١٢ . *السياسة الخارجية العراقية بين المعوقات الداخلية والمحددات الخارجية* . العراق : مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية .
٩. الزبيدي ، طارق عبد الحافظ ٢٠٢١ . *واقع السياسة الخارجية العراقية وخياراتها المستقبلية* . بغداد : مركز رواق بغداد للسياسات العامة .
١٠–شعبان ، عبد الحسين ٢٠٢١ . " القانون الدولي والامن المائي دومينو الشرق الاوسط : العرب وحروب المياه ". *مجلة قضايا سياسية* . عدد : ٦٤ .
١١–العيساوي ، عبد الكريم جابر شنجار . *المشاريع المائية التركية – الايرانية وإنعكاستها على الوضع المائي والغذائي والبيئي في العراق* . بغداد : شبكة الاقتصاديين العرب .
١٢–رشيد ، عمار احمد ٢٠٢٢ . " تأثير البعد الامني في السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤ : تنظيم داعش إنموذجا " . *مجلة المعهد – جامعة الموصل* . عدد : ٨ .
١٣– سليم ، محمد السيد ١٩٩٨ . *تحليل السياسة الخارجية* . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية .
١٤– ابراهيم ، مريم علي ٢٠٢٢ . " تداعيات سياسات تركيا وايران على الامن المائي العراقي " . https://al-aalem.com/article/51767 .
١٥– حسين ، هالة خالد ٢٠٢١ . " اشكالية الامن المائي العلاقات التركية – العراقية : دراسة في اليات التعامل الامثل في قضية المياه " . *مجلة قضايا سياسية – جامعة النهرين* . عدد : ٦٥ .
١٦– نامق ، بسمة خليل و حمد عدنان كاظم ٢٠١٩ . " تحديات ضبط محاور العلاقات المستقبلية في الشرق الاوسط : العراق إنموذجا لمرحلة مابعد النصر " . *مجلة العلوم السياسية– جامعة بغداد* . عدد : ٥٧ .
١٧– مرتضى ، اسامة باقر ٢٠١٩ . " سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع " . *مجلة كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد* . عدد : ٥٢ .

١٨- الاوقاتي ، بسمة خليل ٢٠٢٢ . " التحول المعرفي في العلاقات الدولية بين نظرية توازن القوى ونظرية التهديد : ستيفن والت إنموذجا " . *مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة بغداد* . عدد : ٩١ .

المصادر باللغة الإنكليزية : –

1. Kadhim , Hayder abed, & shefaa Kahalel Ibraihem 2022 . alsesa alkharehei alsoudea tejah aleraq baad alfen wa arbatsh .[The Saudi Foreign Policy towards Iraq after 2014].*International Journal* . No: 3.
2. Namuq , Basma Khalel 2019 . inekast al howeal al kordea wa tathoreha fe alelaqat. [, IDENTITY REFLECTION ON THE PRIORITIES OF KURDISH EXTERNAL ABSTRACT POLITICAL BEHAVIOR: PARA DIPLOMACY].
3. Al-Kafarna, Ahmed Arif, 2009. "Factors affecting the decision-making process in foreign policy." Journal of International Studies. Number: 42.
4. "Investment in agricultural projects in Türkiye" 2019. https://turkeyforarabs.com/work/ .
5. Adel, Hassan 2021. The water crisis in Iraq: a vision for solving problems between riparian countries. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
6. Aziz, Hussein Waheed, and Rafal Hussein Najm 2015. "Turkish water policy in the Tigris River Basin." Journal of the College of Basic Education. Number: 23.
7. Hormuz, Doreen Benjamin, and Haider Fawzi Sadiq 2015. "Iraqi foreign policy: a vision of obstacles and possibilities." Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Research. Number: 51.
8. Al-Zubaidi, Riyad Mahdi, and Alaa Talib Khalaf 2019. "The future of the water dispute between Iraq and Turkey – challenges and solutions." Tikrit Journal of Political Science. Number: 17.
9. Hussein, Saadi Ibrahim 2019. "Political quotas and the intensity of Iraqi foreign political discourse after 2003." Political and International Journal - Al-Mustansiriya University. Number: 39-40.

10. Zakaria, Shaima Salah 2012. Iraqi foreign policy between internal obstacles and external determinants. Iraq: Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies.
11. Al-Zubaidi, Tariq Abdel Hafez 2021. The reality of Iraqi foreign policy and its future options. Baghdad: Rwaq Baghdad Center for Public Policy.
12. Shaaban, Abdul Hussein 2021. "International Law and Water Security Domino of the Middle East: Arabs and Water Wars." Political Issues Magazine. Number: 64.
13. Al-Issawi, Abdul Karim Jaber Shinjar. Turkish-Iranian water projects and their impact on the water, food and environmental situation in Iraq. Baghdad: Arab Economists Network.
14. Rashid, Ammar Ahmed 2022. "The impact of the security dimension on Iraqi foreign policy after 2014: ISIS as a model." Institute Journal - University of Mosul. Number: 8.
15. Selim, Muhammad Al-Sayed 1998. Foreign policy analysis. Cairo: Egyptian Nahda Library.
16. Ibrahim, Maryam Ali 2022. "The repercussions of the policies of Türkiye and Iran on Iraqi water security." https://al-aalem.com/article/51767.
17. Hussein, Hala Khaled 2021. "The Problem of Water Security and Turkish-Iraqi Relations: A Study of the Mechanisms for Optimal Dealing with the Water Issue." Political Issues Magazine - Al-Nahrain University. Number: 65.
18. Namiq, Basma Khalil and Hamad Adnan Kazem 2019. "The challenges of controlling the axes of future relations in the Middle East: Iraq is a model for the post-victory phase." Journal of Political Science - University of Baghdad. Number: 57.
19. Mortada, Osama Baqir 2019. "Iraq's foreign policy and regional neighborhood, inputs to instability and normalization mechanisms." Journal of the College of Political Science - University of Baghdad. Number: 52.

20. Al-Awqati, Basma Khalil 2022. "The cognitive shift in international relations between balance of power theory and threat theory: Stephen Walt as a model." Center for Strategic Studies - University of Baghdad. Number: 91.